

مكانة المنطق والرياضيات في المشروع العقلائي الديكارتي
The position of Mathematics and logic in the Cartesian Rationalist Project

محمد قرشي * Mohamed Korichi

mohamed.korichi@univ-sba.dz

أحمد بن بوحه Ahmed Benbouha

ahmed.benbouha@univ-sba.dz

مخبر البحوث ودراسات الفكر الإسلامي في الجزائر-كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس/الجزائر

DOI: 10.46315/1714-014-002-011

الإرسال: 2024/12/31 القبول: 2025/05/02 النشر: 2025/06/16

**

ملخص:

إن الهدف من البحث في مكانة المنطق والرياضيات، في العقلانية الديكارتيّة هو كشف الإسهامات الديكارتيّة في تجديد بنية التفكير الفلسفي بوضعه على أسس جديدة وبمنهج جديد، موحّدا بين الميتافيزيقا التي تمثل جذور العلم، والرياضيات التي هي لغة العلم والمنطق البديل الذي هو منهج العلم، ولاشك أنّ إظهار بنية هذه العلاقة الثلاثية ومحدوديتها إبستمولوجيا ومنطقيا استلزم اتباع منهج تحليلي نقدي، لنكتشف مكانة التفكير الرياضي في تجديد التفكير الفلسفي والمنطقي، مبرزين محدودية هذا التصور من خلال إظهار الكيفية التي برز بها ديكارت البديهيات الرياضية.

كلمات مفتاحية: المنطق؛ الرياضيات؛ الميتافيزيقا؛ العقلانية؛ الفلسفة.

Abstract:

The goal of researching the status of logic and mathematics in Cartesian rationalism is to reveal Cartesian contributions to renewing the structure of philosophical thought by placing it on new foundations and with a new methodology, uniting metaphysics, which represents the roots of science, mathematics, which is the language of science, and logic, which is the methodology of science. Undoubtedly, demonstrating the structure of this triadic relationship and its epistemological and logical limitations necessitated following a critical analytical approach to discover the status of mathematical thinking in renewing philosophical and logical thought, highlighting the limitations of this conception by showing how Descartes justified mathematical axioms.

Keywords: **logic; mathematics; metaphysics; rationalism; philosophy.**

**

*- مقدمة:

إذا افترضنا أن كل حضارة تقاس بقدرتها شعبيها على التفلسف السليم، الذي يناقض شبه الفلسفة أو السفسطة التي ترتبط بفقها المغالطات التي علتها الغائية قيادة المستمع أو المجادل للوقوع في الخطأ، لتكون المغالطة في ماهيتها "قياساً وهمياً غير منتج يراد به التخليط وإسكات الخصم وإظهار الانتصار عليه بتضليله" أي جعل المستمع يعيش حالة وهم وضلال دون تبصر بين الصدق والكذب، وهي الحالة التي ترتبط في الحقيقة بالغموض، لذا كان النشاط الفلسفي مرتبطاً بإرادة تحصيل الحقيقة والصدق حول ما هو كائن، ولاشك أن هذا الجدل التاريخي بين ثنائية السفسطة والفلسفة قد استمر إلى القرون الوسطى في أوروبا التي شهدت ميلاد شكل جديد من السفسطة يتأسس على التسلط والتبعية العمياء بالمقارنة مع السفسطائية اليونانية التي تأسست على فكرة التمرد والتحرر التي تتجلى في شعارها "الإنسان مقياس لكل شيء" ليكون المشروع الفلسفي في العصور الحديثة تنويرياً تحريراً للعقل الأوربي من عقال الوهم والخرافة التي كرسها شعار "أمن ولا تعقل" لتكون العقلانية الديكارتيّة التي ارتبطت بالشعار القائل: "العقل هو أعدل الأشياء قسمة بين الناس" فالجميع يقفون على قدم المساواة في إمكانية البحث عن الحقيقة واكتشافها، إلا أن هذا التجديد مشروط بأدوات منهجية ومعرفية، التي هي محصلة لدراسة نقدية لمنهج السابقين وعلومهم، في مقدّمها المنطق والرياضيات تمهيداً لبناء الخطاب الفلسفي الذي يعبر عن وحدة المعرفة القائمة على ما بديهي من المبادئ والقضايا.

الإشكالية:

وهو ما يدفعنا كمتفلسفين لطرح التساؤلات الآتية: ماهي أوجه النقد الديكارتي للمنطق القديم؟ وكيف يمكن أن تكون الرياضيات نموذجاً للحقيقة الفلسفية؟ وإذا علمنا أنّ ديكارت شك في كل شيء إلا في كونه يشك، فكيف تمكن من تبرير قضايا الرياضيات؟ وهل شكّه هو في الحقيقة عدم اعتراف ببداية القضايا الرياضية؟

للإجابة عن هذه الإشكالية: تناولنا ثلاثة عناصر أساسية في مقدمتها: القراءة النقدية الديكارتيّة لمنطق أرسطو: وقد حاولنا من خلاله إظهار جوانب النقد الديكارتي لأشكال المنطق القديم خاصة تلك التي استخدمها السكولانيون في العصور الوسطى، لننتقل بعد ذلك للعنصر الثاني الذي حللنا فيه بنية المنهج الديكارتي المعروف بمنهج الشك، ببيان ماهية وأسس قواعده مبرزين القيمة المضافة للمنهج الديكارتي، وهي مقدمة لمناقشة العنصر الثالث وهو البحث في كيفية التبرير الديكارتي لأحكام الرياضيات.

المنهج:

وقد اعتمدنا في ذلك المنهج التحليلي - النقدي، من خلال تحليل بنية العقلانية الديكارتية في جوانبها المنهجية والمعرفية، بإظهار محدوديتها ونظرتها النقدية لخطاب الفلسفة المدرسية.

2- القراءة النقدية الديكارتية لمنطق أرسطو:

إذا كان بناء العلم مرهونا بوجود منهج، فإن أرسطو طاليس قد أدرك أن بناء العلم الكلي أي الفلسفة الأولى التي هي " العلم بالكائن من حيث هو كائن" وذلك من جهة ماهيته ووجوده، وهو ما يقترن بالعلم بعلمه الأول لتكون طبيعة العلم حسب أرسطو برهانية، ويكون المنطق بذلك أداة للعلم البرهاني أي الفلسفة الأولى أو الميتافيزيقا (أحمد، مدخل جديد إلى فلسفة المنطق، 2015، صفحة 102)، لأن وظيفته تكمن في البحث عن العلة انطلاقاً من المعلول، فدور القياس البرهاني ينحصر في البرهنة على النتيجة التي تترتب من الحد الأكبر والحد الأصغر بإيجاد علتهما وهو الحد الأوسط (أحمد، مدخل جديد إلى فلسفة المنطق، 2015، الصفحات 105-107)، فهذا الأخير يمثل علة صورية لأنه يحدّد صورة القياس وكذا علة مادية لأنه مادة القياس، وكذا علة فاعلة لأنه علة النتيجة، كما يمثل علة غائية لأنه يمثل الغاية من القياس (أحمد، مدخل جديد إلى فلسفة المنطق، 2015، صفحة 107)، وهو ما يستلزم القول بأن نظرية القياس الأرسطية ليست نظرية صورية خالصة لأنها تنبني على أسس ميتافيزيقية مثل فلسفة الماهية والوجود، فالحدود التي استخدمها أرسطو هي حدود كلية تتوافق مع طبيعة العلم الكلي وتعبّر عن التصورات الكلية التي تنشأ في الذهن بالتجريد، فيمكن ترتيبها إما في أجناس أو أنواع (أحمد، تاريخ المنطق، 2018، الصفحات 34-35)، أما القضايا فهي تتألف من حدّين كليين يعبران عن تصوّرات مجردة من الواقع، وذلك لكون علاقة الحمل ممكنة بين الموضوع والمحمول، فأساس علاقة الحمل هي الرابطة التي تظهر في الألسنة الهندية الأوربية مثل: Est في الفرنسية، Is في الإنجليزية، مثل القول: L'homme est mortel، حيث نلاحظ أنها مشتقة من لفظ الكينونة الذي يحمل دلالة ميتافيزيقية في التصوّرات الأرسطية، فالمعنى الذي تحمله الرابطة في القضية الحملية يكون من ناحية الإيجاب والسلب، أي الخاصية والمحمول (س) متحقق في (ل) أو (س) غير متحقق في (ل) (أحمد، مدخل جديد إلى فلسفة المنطق، 2015، الصفحات 77-79)، إلا أن تحليل الرابطة المعبر عنها من خلال لفظ الكينونة يظهر لنا الاختلاف الموجود حول طبيعتها، فالبعض يعتبرها رابطة نحوية يمكن الاستغناء عنها، في حين يعتبرها البعض الآخر رابطة منطوقية يفترض أن يكون لها معنا واحداً على غرار العلاقات الرياضية (أحمد، مدخل جديد إلى فلسفة المنطق، 2015، الصفحات 114-115)، فالقول: كل إنسان حيوان هي علاقة احتواء، والقول أن: 2+2 هي 4 دل على علاقة المساواة،

والقول سقراط فيلسوف يدل على علاقة الانتماء... إلخ، كما يمكن اكتشاف الأساس الأنطولوجي لصدق القضية الحملية من خلال قول أرسطو بالفرض الوجودي، فكل ما هو متصوّر في الأذهان يفرض أن يكون موجودا في الواقع، وهو ما يستلزم القول أن صدق القضية الحملية ليس صوريا خالصا بل الصدق الصوري يستلزم الصدق المادي، لأن أرسطو رغم تمييزه بين المادة والصورة، أو الماهية والوجود إلا أنه لم يفصل بينهما، إلا أن تحليل القضية الحملية يبين لنا أن أرسطو تبني وجهة النظر المفهومية لا الماصدقية، لأن حقيقة القضية ترتبط بالماهية التي يشرك فيها الأفراد لا في عددهم، أما من ناحية القياس الذي يمثل استدلالا غير مباشر ينبني هو الآخر يقوم على الأسس أنطولوجية ميتافيزيقية التي تتأسس عليها الحدود والقضايا، لأن منطق أرسطو هو منطق حدود، أضف إلى ذلك ارتباطه بفكرة البحث عن العلة التي تمثلها منطوقيا في الحد الأوسط الذي هو برهنة على النتيجة التي مثل المعلول، وهو ما يستلزم القول أن نظرية القياس الأرسطية ليست نظرية صورية خالصة لأنها تقوم أسس أنطولوجية - ميتافيزيقية، فحدود منطق أرسطو هي حدود الميتافيزيقا والأنطولوجيا الأرسطية، لكن المناطق الأوربليون في العصر الوسيط تبنا المنطق الأرسطي إلا أنهم رفضوا المنطق الرواقي الذي هو منطق قضايا لأنه يتأسس على فلسفة وحدة الوجود أي على التوحيد بين الماهية والوجود، وهو ما يستلزم عدم تناقضه مع معتقدات الكنيسة المسيحية (أحمد، مدخل جديد إلى فلسفة المنطق، 2015، الصفحات 116-117)، فقد تم استخدامه كأداة للاهوت المسيحي لإثبات العقائد الدينية، وهو ما يمكن نمذجته في صورة المنطق المدرسي (السكولائي) الذي كان يدرس في المعاهد والجامعات التي كانت تحت وصاية الكنيسة، ذلك لكونه أداة في خدمة اللاهوت الذي غرضه الدفاع عن العقيدة المسيحية بالحجة العقلية، وهو ما نعتبره مقدمة للحكم عليه بالعقم: فمن حيث هو مدرسي فقد بقي في حدود التلقين والشروح والتعليقات والحواشي، كما ان استخدامه كأداة للدفاع عن العقيدة المسيحية قد أعاق بصورة مباشرة في أن يصبح علما صوريا، فكل ما يخدم أغراض الكنيسة قد تم اعتماده وكل ما يخالفها قد تم رفضه، فمثلا في مشكلة الكليات: تبنت الكنيسة النزعة الواقعية والتصورية، وبالمقابل رفضت النزعة الإسمية، لأن رفض هذه الأخيرة للجوهر الكلي وقولها أن الجواهر أفراد موجودة في الواقع يستلزم القول أن الثالوث لا يشترك في هوية واحدة بل لكل منها هويته وهو ما يؤدي لهدم الاعتقاد المسيحي، ولعل من أبرز ممثلي المنطق المدرسي هو ريموند لول: من خلال فنّه *L'art magna* الذي تجاوز من خلاله منطق أرسطو ليجعل من فنّه أداة لخدمة العقيدة المسيحية، فنّه الكبير ينقسم إلى 13 جزءا: الأبجدية، الأشكال، التعريفات، القواعد، الجداول... إلخ، وكل منها محدّد مسبقا وحامل لمعانٍ لاهوتية محدّدة مسبقا، حيث تعتبر بمثابة مقدّمة لنتائج محدّدة فيها ضمّنياً، وهو ما يجعل آلية ريموند لول عقيمة، لا تنتج أكثر مما هو متضمن فيها من نتائج (أحمد، تاريخ المنطق، 2018، الصفحات 170-173)، وهو ما يدعوننا لفهم أسس الرافض الديكارتي

للمنطق الأرسطي عموما ولنطلق ريموند لول بالخصوص، ويعبر عن ذلك بقوله "... لكنني عندما اختبرتها تبين لي فيما يتعلق بالمنطق أن أكثر أقيسته وأكثر تعاليمه الأخرى لا تنفع في تعليم الأمور بقدر ما تعيننا على أن نشرح لغيرنا من الناس ما نعرفه منها، أو هي كصناعة لول تعيننا على الكلام بدون تفكير عن الأشياء التي نجهلها. ومع أن هذا العلم يشتمل في الحقيقة على كثير من القواعد الصحيحة والمفيدة، فإن فيه أيضا قواعد أخرى كثيرة ضارة وزائدة. وهي مختلطة بالأولى، بحيث يصعب فصلها عنها كما يصعب استخراج تمثال ديانا أو منيرفا من قطعة من المرمر لم تنحت بعد" (رينيه، ديكرات، 2011، صفحة ص21) فجوانب النقد الديكارتي للمنطق مقترنة بتطبيقات المنطق التي بقيت في حدود الدفاع عن العقيدة ولم تتعداه إلى بناء العلم في صورته المتعددة، إضافة إلى ذلك فإن المنطق ليس علما صوريا مستقلا بذاته لأنه يقوم على ما هو فلسفي من الأسس، كما أن المنطق لم يتجاوز حدود اللغة الطبيعية (العادية) التي تغيب فيها الدقة فيما تحمله من المعاني، وهو ما نكتشفه من خلال الأعمال المنطقية التي بقيت في حدود الشرح الذي هو عملية لغوية الغرض منها التوضيح وهو ما يكافئ القول بعقم المنطق لأن نتائجه متضمنة في مقدماته، أضف إلى ذلك أن قواعده التي تتميز بالعموم والإلزام قد تكون إما صحيحة أو ضارة لكونها تحدّد وتحصر الفهم في حدود ما هو متضمن فيها من الحدود فيزيغ بذلك فهمنا عن ماهية الشيء، أو لا فائدة ترجى منها، وإذا كان من المتعدّر فصل المنطق عن قواعده الضارة والنافعة، فإنّه يتعدّر تجديد بناء المنطق على أسس ومبادئ جديدة، ولكن يجب أن نؤكد أن المنطق الذي يتحدث عنه ديكرات هو المنطق المدرسي على غرار منطق ريموند لول الذي لا يكافئ منطق أرسطو من حيث لغته وأسسها وغرضه، ولاشك أن الحكم الديكارتي حول المنطق يفترض متنا مناقشته لبيان حدوده: أولها أنه لا يمكن الحكم على المنطق بالعقم لأن للمنطق أنواعا وهو ما يستلزم القول أنه لا يمكن حمل صفة العقم على المنطق لأنهما من رتبتي لغويتين مختلفتين في حين أن الحمل يشترط أن يكونا من رتبة لغوية واحدة، فالعقم هو من رتبة بيولوجية في حين في حين أن المنطق هو من رتبة صوريّة (أحمد، مدخل جديد إلى فلسفة المنطق، 2015، الصفحات 101-102)، وهو دليل على عدم إدراك ديكرات للصورة الحقيقية لمنطق أرسطو من ناحية القياس التي تتجاوز العرض للبرهنة بالانطلاق من النتيجة التي تمثل المعلول الذي يفترض البرهنة بإيجاد علته، وهو ما يدعونا للإقرار أن النقد الديكارتي لم يكن شاملا للمنطق في كليته بل انحصر بالخصوص في المنطق الأرسطي الذي وظّف لأغراض دينية.

3- ديكارت والمنطق البديل:

كثيرا ما يوصف المنهج بالطريق الواضح لأنه يمثل مجموع القواعد المحددة تحديدا تقنيا دقيقا بحيث تهتدي بها العقول لكشف الحقيقة في العلوم، فإذا كان العقل هو أعدل الأشياء توزيعا بين الناس بالمنظور الديكارتي فإن هذا يستلزم القول بانهم متساوون في إمكانية إصابة الصدق في الحكم بتحصيل المعرفة بحقيقة ما هو موجود في ساحة الوجود، ولكن اختلاف البشر في المعرفة بالحقيقة يرتبط بمدى اختلاف معرفتهم بأسباب الوقوع في الخطأ، ومدى تحصيلهم للأدوات التي تهتدي بها العقول للحقيقة، فإذا سلمنا بأن أسباب الوقوع في الخطأ كثيرة فإنها لا تعود بالأساس إلى طبيعة العقل بكونه قوة فطرية، وهو القول القابل للبرهان بالدليل الميتافيزيقي الديكارتي الآتي: حيث يستحيل أن يمنحنا الله المطلق في كماله أداة تضللنا، ومنه فإن الخطأ لا يعود إلى العقل في ذاته بل إلى استخدامه، فالعقل الفطري واحد لدى جميع الناس، فيستحيل ان يكون سبب الخطأ: هو أن البعض أعقل من البعض الآخر، بل يرتبط بالأساس بكون الناس يوجهون عقولهم في مسالك يطبعها الخلاف والتناقض من جهة المقاصد والمبادئ ليكون غموض المناهج المستخدمة في البحث عن الصدق من بين أبرز أسباب الخطأ، فالأهم ليس ممارسة فعل التفكير بل كيفية توجيه فعل التفكير (كمال، الحاج يوسف، 1954، صفحة ص25)، وهو ما عبّر عنه من خلال كتابه " مقال في المنهج " الذي أتبعه بعنوان فرعي وهو " لإجادة قيادة العقل"، الذي يعبر عن محاولة جادة لتجاوز غموض وكثرة قواعد منهج أرسطو إلى منهج الشك الذي يتميز ببساطة ووضوح وقلة قواعده، التي تنحصر في أربعة قواعد هي:

أولا: " ألا أتلقى على الإطلاق شيئا على أنه حق مالم أتبين بالبداهة أنه كذلك ما لم أتبين بالبداهة أنه كذلك، أي أن اعنى بتجنب التعجل والتشبث بالأحكام السابقة، وألا ادخل في أحكامي إلا ما يتمثل لعقلي في وضوح وتميز، لا يكون لدي معها أي مجال لوضعه موضع شك" (رينيه، ديكارت، 2011، صفحة ص22) وهي المعروفة بقاعدة البداهة، إن هذه القاعدة الأولى تتضمن مفهوم الشك الذي ينظر إليه من جهة الممارسة على انه فعل نعلق به أحكامنا حول ما هو كائن من الأفكار والأشياء، لتعبر عن محاولة لإحداث القطيعة الإبتسيمولوجية بتعبير باشلار مع سلطة التراث السكولائي (المدرسي) الذي رسّخ في الأذهان اعتقادا فحواه أن الذوات قاصرة عن إدراك نور الحقيقة لا لشيء سوى لأن هنالك عقلا أكمل من عقل ليرفع أرسطو وغيره إلى مرتبة القداسة، إلا أن الإنسان بإمكانه أن يفكر بنفسه ولنفسه بتعبير كانط ليكون باستطاعته تمييز الحقيقة، لأن قوة العقل الفطرية تميز القضايا والأحكام قياسا لبداهتها التي تعرف لدى الرياضيين بأنها " القضية الواضحة بذاتها والتي لا تحتتمل أي شك" فهي كشف باطني في الذهن حيث ندرك صدقها بصورة مباشرة دون شك فيها، وهو ما يستلزم القول على أن من بين أهم خواص هذه

الأفكار البديهية: الوضوح الذي يقترن بالفكرة الحاضرة في النفس الواعية، فكلما كانت القضية واضحة بذاتها كانت صادقة وكلما كانت غامضة كانت كاذبة، كما أن الأفكار البديهية متميزة " فهي تشتمل على جميع عناصرها اللازمة: كي لا تحتوي في ذاتها إلا على ما يكونها جوهرًا، مفترقة بذلك عن سواها من الأفكار" إلا أن الفكرة الواضحة قد لا تكون متميزة، لكن الفكرة المتميزة تكون واضحة، فإذا كانت صورة الإنسان واضحة فهي تستلزم تمييزًا لها عن غيرها، لتكون الأفكار العقلية الفطرية وحدها الأفكار البديهية، على خلاف الصور الحسية المتغيرة والصور الخيالية الغامضة (كمال، الحاج يوسف، 1954، الصفحات 43-46)، وبما أن اليقين المطلق للبديهيات يرتبط بمفهوم الحدس فإن هذا يثبت لنا أن ديكارت الرياضي حاول إعادة بناء المشروع الفلسفي على مفهوم البدهة الرياضي، وهو دليل على وجود مطابقة بين الفكرة الواضحة المتميزة والبديهية الرياضية، فالفكرة العقلية "الله موجود" والبديهية الرياضية "الجزء يساوي الكل" متساويتان من جهة البدهة (كمال، الحاج يوسف، 1954، صفحة 46)، لتكون مهمة الفيلسوف الأبدية بالمنظور الديكارتي هي البحث عن الأفكار الواضحة المتميزة أي البديهيات.

ثانياً: " أن أقسم كل واحدة من العضلات التي أبحثها إلى عدد من الأجزاء الممكنة واللازمة لحلها على أحسن وجه" (رينيه، ديكارت، 2011، صفحة 22) وهي التي توصف بقاعدة التحليل، الذي يعرف بأنه: رد الموضوع المركب إلى عناصره البسيطة فمثلاً معالجة مشكلة ما مشروط بتحليلها إلى العناصر المؤلفة لها لإدراك أوجه الغموض والتعقيد، لتبين أن الكثير منها توصف الزيف بكونها فارغة المعنى أو سيئة التركيب، ولما كانت البنيات والمركبات مختلفة في صورها وأنواعها فإن هذا يستلزم القول باختلاف كيفيات التحليل من ميدان لآخر، فقد يكون التحليل تجريبياً مثل تحليل المادة الجامدة والمادة الحية لكشف عناصرها، وقد يكون التحليل سيكولوجياً مثل التحليل النفسي الذي يمثل طريقة إكلينيكية في ميدان علم النفس، وقد يرتبط التحليل بميدان العلوم الصورية: كالتحليل الرياضي لعبارة جبرية، والتحليل المنطقي لقضية منطقية ما (أحمد، 2007، الصفحات 46-47)، فالتحليل من حيث هو طريقة للتفسير والتعليل يمتد ليشمل الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تتجلى ضرورته العلمية في التوضيح برفع كل لبس وغموض، ولكن إذا سلمنا أن فعل التحليل لا يضيف عنصراً جديداً إلى مركب ما، فإن هذا لا ينفي إمكانية كشف ما هو جديد عنه من جهة صورته ومادته وعلاقاته، فالاعتقاد أن البساطة هي أعلى درجات التعقيد، يستلزم القول أن المفاهيم البسيطة تحتاج للتوضيح من خلال عملية التعريف التي هي عملية رياضية- منطقية لا غنى عنها في البرهان (أحمد، مكانة المنطق في الفلسفة التحليلية المعاصرة، 2007، الصفحات 50-51)، فعملية التحليل تستهدف توضيح التراكيب

اللغوية بإظهار ما هو متضمن فيها من عناصر بسيطة تحقيقا لشرط الدقة التي تفترض استخدام لغة متخصصة (أحمد، مكانة المنطق في الفلسفة التحليلية المعاصرة، 2007، الصفحات 53-54)، فمن شروط عملية التحليل أن تكون: أ- عناصر التحليل مساوية للعبارة موضوع التحليل ب- يجب أن تراعى البساطة والدقة في التحليل من حيث الضرورة التي تفرضها طبيعة الموضوع، لذا رأى المناطق بضرورة استبدال اللغة الطبيعية (العادية) المتعددة في معانيها ودلالاتها باللغة الاصطناعية المبنية على الرموز الصامتة والتي تتميز بوحدة الدلالة (أحمد، مكانة المنطق في الفلسفة التحليلية المعاصرة، 2007، الصفحات 53-54)

أما القاعدة الثالثة: " أن أرتب أفكاري، فأبدأ بأبسط الأمور وأيسرها معرفة وأندرج في الصعود شيئا فشيئا حتى أصل إلى معرفة أكثر الأمور تركيبا بل أن أفرض ترتيبا بين الأمور التي لا يسبق بعضها بعضا بالطبع" (رينيه، ديكارت، 2011، صفحة 22) حيث توصف بقاعدة التركيب، التي تعد مكملة للقاعدة الثانية حيث نستهدف من خلالها السير بالمركب القديم لوضعه في صورة جديدة، وذلك مشروط في الحقيقة بترتيب تلك العناصر أو القضايا من الأكثر بساطة إلى الأقل بساطة، معتمدين في هذا التمييز على: تلك القضايا التي تدل على ماهية ما نبحث عنه، إضافة لتلك القضايا التي تكون مستقلة في معناها عن غيرها...إلخ، لنشر بعد ذلك في ترتيب القضايا من البسيط إلى المعقد، ونكشف في ثنايا هذا العمل علاقات جديدة تقوم بين ما هو مألوف من الأشياء.

رابعا: " أن أقوم في جميع الأحوال بإحصاءات كاملة ومراجعات عامة تجعلني على ثقة من أنني لم أغفل شيئا" (رينيه، ديكارت، 2011، صفحة 22) هي قاعدة الإحصاء التي يعمد من خلالها الباحث مراجعة وتدقيق خطوات استدلالاته للتحقق من تسلسلها المنطقي وذلك بعدم إغفال أي عنصر منها إضافة للتثبت من صحة نتائجها، فإذا كانت أسباب الزيع عن المقاصد موجودة كانت المراجعة والإحصاء ضرورة.

4- التبرير الديكارتي لأحكام الرياضيات:

كثيرا ما يوصف الشك الديكارتي بالجذرية وهو ما يتمظهر في قوله: بالشك في كل شيء إلا في كونه يشك، وهو ما يستلزم الشك في أحكام الرياضيات التي تمثل النموذج الأكمل لليقين لبدايتها أي لبساطتها ووضوحها وتميزها، وبالإمكان تبرير مشروعية الشك فيها أيضا بالقول: أنه إذا كان ما تقدمه الحواس والمخيلة عن العالم والأجسام الممتدة غامضا- متناقضا، وكانت المفاهيم الرياضية مرتبطة بخاصية الامتداد، فإن هذا يستلزم البحث في كيفية بناء معرفة متميزة بجوهر الامتداد، وهو ما يجوز معه التساؤل عن الكيفية التي أنقذ بها ديكارت اليقين الرياضي؟ فالشك في وجود الأشياء مقبول منطقيًا إلا أن المرفوض هو الشك في وجود الأنا التي تشك أي تلك التي تفكر، لتكون القضية القائلة: "أنا أفكر إذن أنا موجود" أهم وأوثق المعارف بكونها تمثل البديهية الأولى في سلم المعرفة العقلانية، فالتسليم بأن المعرفة بالفكر أسبق من معرفة الجسد، لأنها المعرفة الأكثر بداهة تبعا لما صوره من

خلال الكوجيتو، ويعبر عن ذلك بقوله: " فإذا كانت لأسباب الخطأ في الأحكام والاستدلالات وجوداً، فإن هذا يقودنا للقول أن باري وجوده كان في مقدوره أن يخلقه من طينة تجعله عرضة للخطأ في كل ما يبدوله غاية في البدهة، يتبين أنه محق في عدم الاطمئنان إلى حقيقة كل ما لا يدركه إدراكاً متميزاً، وأنه لن يصل إلى علم يقيني ما لم يعرف خالقه" (ديكارت، 1975، صفحة 55)، ومنه فإن إثبات وجود الله يعد ضرورة إبستمولوجية بكونه الضامن لليقين البديهيات العقلية أي الأفكار الفطرية على غرار البديهيات الرياضية، وذلك برؤيته أن فكرة الله الكامل اللامتناهي المتصف بكل أنواع الكمالات فكرة فطرية، فإذا كانت فكرة الكائن الكامل اللامتناهي من الأفكار الذهنية البسيطة المتميزة، فهل يصح اعتبار الإنسان مصدراً لها؟ لاشك أن الإجابة الديكارتية عنه تكون بالسلب، لأنه الكائن الناقص الذي يشك ويظن ويخطئ، فمن المحال أن يكون هو الذي أودع في نفسه فكرة الكائن الكامل اللامتناهي، لأنه لو كان ذلك صحيحاً لكان قد منح نفسه الإنسانية كل صفات الكمال، فالله هو الذي أودع في العقل هذه الفكرة بالفطرة، ليكون الله هو الضامن لوجود هذا العالم الممتد والضامن لوجود اليقين المطلق لما هو بديهي من القضايا الرياضية، لأنه ليس من صفات الكامل الخداع لذا كان العقل الفطري أو النور الفطري طريقاً نهدي به لتحصيل اليقين بالموجودات، فيمكن اعتبار هذا العمل تحقيقاً لروح المشروع العقلاني الديكارتية أي ردّ العلوم من جهة مبادئها إلى جذورها الميتافيزيقية، ولكن قد يعترض على هذا التبرير بالقول: أن جعل الله ضامناً لليقين الرياضي تعبير عن المحاولة الديكارتية للخروج من معضلة شكه الجذري، الذي أوشك أن يوقعه في اللادورية لولا اللجوء إلى الاعتقاد بأن الكائن الكامل اللامتناهي هو ضامن لليقين الرياضي، وهو ما يطرح إشكالية غاية في الأهمية في الفلسفة الديكارتية وهي: منزلة المعرفة بين الاعتقاد والبرهان، فالتحليل الديكارتية يظهر لنا أن الخروج من الشك إلى اليقين مرتبط علاقة اعتقادية تكمن في التسليم بوجود ضامن لليقين وهو الله، ولكن هل يصح أن نبحث عن مبررات اليقين الرياضي بما هو خارج عن ميدان الرياضيات؟ قد يجري الاعتراض على ذلك بالقول إنه لا يمكن تبرير ما هو من جنس رياضي بما هو غيبي أو ديني أو ميتافيزيقي، فكما أنه لا يمكننا الحكم على قضية إخبارية (تركيبية، تجريبية) إلا على أساس تصديق التجارب لها، فكذلك لا يصح منطقياً برهنة قضية رياضية بقضية خارج ميدان الرياضيات كما فعل ديكارت في معرض تبريره لبديهيات الرياضة بربطها بوجود الله كضامن لليقين الرياضي، وهو ما أكد عليه هانز ريشنباخ بقوله: " إذا كانت هناك غاية تتحكم في نتيجة البحث المنطقي، وإذا جعلنا من المنطق أداة للبرهنة على نتيجة نرغب في إثباتها لسبب آخر معين، فإن منطق الحجّة يصبح معرضاً للخطأ والمغالطة، ذلك لأن المنطق لا يزدهر إلا في جوٍّ من الحرّية" (هانز، ريشنباخ، 2020، صفحة 46) ومنه إذا علمنا أنّ إيمانويل كانط قد وضع فصلاً استبعادياً في ميدان المعرفة بين عالم النومان أي عالم ما هو الظواهر الذي يتضمن الحقائق التي تستلزم الاعتقاد

كوجود الله وهو العالم الذي يتجاوز إمكانيات العقل التي يمكن نمذجتها في مقولات الحساسة وهي الزمان والمكان ومقولات الفهم: كالكم والكيف والجهة... إلخ فالمعرفة بهذا المنظور تركيب بين مقولات العقل و حُدُوس التجربة، فهي مقولات تمنح للمعرفة صورتها أي وجودها ومعناها فالملاحظات الصرفة غير كافية لبناء المعرفة، ليكون هذا العمل النقدي الكانطي منطلقا لتأسيس المعرفة اليقينية بعيدا عن الضمانات الميتافيزيقية، ليقدم بذلك كائط تفسيريا جديدا للمعرفة الرياضية بالقول أن: أحكام الرياضيات تركيبية قبلية. مثل بديهيات إقليدس التي تمثل "كشفا عن علاقات ضرورية تسري على الطبيعة، وهي علاقات لا يمكن أن تعدّ تحليلية" (هانز، ريشنباخ، 2020، صفحة 49) فالحكم بانطباق النظريات الهندسية على الواقع التجريبي، يتضمن اعترافا بصحة البديهيات كالبديهيات الإقليدية، ومنه بالمعرفة التركيبية قبلية (هانز، ريشنباخ، 2020، صفحة 50)، وهو في الحقيقة تجاوز للتصور الإقليدي لطبيعة البديهية التي تعرف "بالقضية التحليلية التي من الخلف إنكارها" فالبديهية الإقليدية القائلة: الكل أكبر من الجزء، لا تصدق إلا على المجموعات المنتهية بحيث يمكن استخدامها لتعريف مثل هذه المجموعات المنتهية " بهذا المعنى لم تعد قضية تحليلية بل هي مجرد اصطلاح.

5. خاتمة

انطلاقا مما سبق ذكره نستنتج، أن العقلانية الديكارتية شكلت منعطفا حاسما في تاريخ الفلسفة بكونها تجديدا لمقولات التفكير الفلسفي، بوضعه على أسس علمية جديدة تتميز بالبداهة، لتصبح الرياضيات بهذا المنظور أساسا ونموذجا للمعرفة الفلسفية الحقيقية التي شهبها ديكارت بالشجرة التي " جذورها الميتافيزيقا وفروعها هي كل العلوم " لتكون وظيفة الفيلسوف البحث عن البديهيات التي تؤسس لفعل التفلسف، وهو ما عبّر عنه من خلال القاعدة الأولى لمنهجه: " ألا أقبل شيئا على أنه حق مالم يتبين لي بالبداهة أنه كذلك " ليصحح بذلك مسار التفكير الفلسفي، وهو ما يتفق في نظرنا مع الشرط الذي وضعه أفلاطون لمنتسبي أكاديميته والذي عبّر عنه بقوله " لا يطرق بابنا من لم يكن رياضيا. " أي عارفا بالرياضيات، ليكون العمل الديكارتي تجديدياً بين، الميتافيزيقا أو الفلسفة والمنطق والرياضيات.

**

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- الحاج يوسف، كمال. (1954). رينييه ديكارت. بيروت: دار مكتبة الحياة.
- 2- ديكارت، رينييه. (1975). مبادئ الفلسفة. (عثمان أمين، المترجمون) القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر.
- 3- ديكارت، رينييه. (2011). مقالة الطريقة. (جميل صليبا، المترجمون) الجزائر: موقع للنشر.
- 4- ريشنباخ، هانز. (2020). نشأة الفلسفة العلمية. (فؤاد زكريا، المترجمون) مؤسسة هنداوي.
- 5- موساوي، أحمد. (2007). مكانة المنطق في الفلسفة التحليلية المعاصرة. الجزائر: المناهج.
- 6- موساوي، أحمد. (2015). مدخل جديد إلى فلسفة المنطق. الجزائر: دار هومه. موساوي أحمد. (2018). تاريخ المنطق. الجزائر: دار هومه.